

- عدد الأسئلة الشفهية: 69 سؤالاً؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 15 سؤالاً.

وفي الأخير، نخطط المجلس الموقر علماً بأننا سنكون على موعد بعد نهاية هذه الجلسة مع جلستين عامتين، الأولى تشريعية للدراسة والتصويت على النصوص الجاهزة، والثانية تخصص لاختتام دورة أكتوبر 2019 من السنة التشريعية 2019-2020.

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآتي الأول الموجه لقطاع العدل، حول "أسباب تأخر إخراج مشروع القانون الجنائي". الكلمة لأحد السادة من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال. إذن الكلمة لفريق الاتحاد الاشتراكي لإلقاء السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكراً السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير، نسألكم عن الأسباب التي جعلت التعديلات المطروحة على بعض مواد القانون الجنائي تتأخر ونحن نعرف أن المشروع مطروح منذ الحكومة السابقة، لذلك نريد إضاءات حول هذا الموضوع.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد بن عبد القادر، وزير العدل:

شكراً السيد المستشار المحترم.

وتكلمتو على التأخر في التعديلات، هذا مشروع القانون داز في المجلس الحكومي في 9 يونيو 2016، بمعنى في الحكومة السابقة، وتمت الإحالة ديالو على مجلس النواب في 24 يونيو 2016، وعلى لجنة العدل والتشريع بمجلس النواب في 27 يونيو 2016 وتأخر 3 سنوات في المناقشة، ماشي بالضرورة نعتبرو أن هاذ المدة كلها تأخر لأن الأمر يتعلق بقانون ماشي عادي، القوانين الجنائية تتطلب نقاش واحنا نعرفو كايينة قوانين اللي بقات 30 سنة ما وقعش فيها توافق إلى غير ذلك.

هذا قانون هو الأداة المعيارية الأساسية في الضبط الاجتماعي وفي تمكين الدولة من ردع الجريمة والحفاظ على النظام العام والحريات والحقوق، عندو حساسية بالغة ويمس الكثير من الشرائح، شيء طبيعي أن يأخذ المشرع الوقت الكافي لإنضاج التوافقات اللازمة.

محضر الجلسة رقم 270

التاريخ: الثلاثاء 16 جادى الآخرة 1441هـ (11 فبراير 2020م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعة وعشرون دقيقة، إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثالثة والعشرين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح جلسة المراقبة.

السيد وزير النولة المحترم،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين نخصص هذه الجلسة للأسئلة للسيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لاطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، السيد الأمين لك الكلمة.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين الجلسة:

شكراً السيد الرئيس.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير النولة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل رئيس مجلس المستشارين بإخبار من السيد رئيس المحكمة الدستورية يفيد بتوصل هذه المحكمة بالنظام الداخلي لمجلس المستشارين، كما تمت الموافقة عليه في الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 4 فبراير 2020، وقد تم منح أجل أقصاه 8 أيام ابتداء من تاريخ 7 فبراير 2020 للسيدات والسادة أعضاء المجلس للإدلاء بما يبدو لهم من ملاحظات كتابية لدى المحكمة الدستورية في شأن النظام الداخلي المذكور، وذلك طبقاً لأحكام المادة 25 من القانون التنظيمي المتعلق بالمحكمة الدستورية.

أما بالنسبة للأسئلة التي توصلت بها رئاسة مجلس المستشارين إلى غاية يومه الثلاثاء 11 فبراير 2020، فهي كالتالي:

النواب، أعتقد أنها لا تفي بالطموح ديال المواطنين المغاربة والطموح ديال التحول اللي كيعرفو المجتمع المغربي في إقرار واحد القيم ديال العدالة، في إقرار مجتمع منفتح، في إقرار واحد المجتمع ديال التعدد والاختلاف.

والضامن ديال التعدد والاختلاف وهو القانون الجنائي والمسطرة المدنية.

لذلك، السيد الوزير، نتمنى نتوجهو للحكومة أنه تجيب لنا مشروع جديد، مشروع جديد ما يتعلق لا بالقانون الجنائي ولا بالمسطرة الجنائية، حتى نكون في مستوى اللحظة الدستورية وفي مستوى تفاعلنا مع ما يجري في العالم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير العدل:

شكرا.

هاذ الاعتبارات اللي تفضلتو بها، السيد المستشار، المحترم هي اللي جعلت وزير العدل في حكومة الدكتور سعد الدين العثماني معدة، يتقدم بعرض أمام المجلس الحكومي، حول السياسة الحكومية كسياسة عمومية.

أشنو هي الثوابت، المرتكزات، الخلفيات، الرهانات ديالها ومدى احتكامها إلى المبادئ الدستور ومدى إدماجها للبعد الحقوقي والانخراط المملكة المغربية في الجهود الدولية لمحاربة الجريمة والإرهاب والاتجار بالبشر وغسل الأموال والهجرة السرية، إلى غير ذلك من الالتزامات الدولية.

إذن، فهناك ضرورة لإعادة النظر في فلسفتنا الجنائية والعقابية والجانب الوقائي وتمثلنا للنظام العام، أشنو هو النظام العام؟ وأشنو هي الحقوق والحريات؟

فكان لابد عوض أن نختزل النقاش هل أنت مع كذا أو مع كذا، أن نقدم..

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه: "تنفيذ الأحكام القضائية النهائية الصادرة لفائدة العمال في ملفات نزاعات الشغل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل، تفضلي السيدة..

المستشارة السيدة أمال العمري:

نسألكم السيد الوزير، بالفعل عن الإجراءات المتخذة لتسريع وتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة لفائدة العمال في ملفات نزاعات الشغل؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

إذن، احنا دبا الآن في مستوى مجلس النواب، استكمال المسطرة يقتضي أن يتوصل وزير العدل المعني بالطاع بدعوى للحضور، لكن أثنوما نتعرفو بأنه الوزير القطاعي ملي تيحضر فواحد اللجنة باش يقبل أو يرفض شي تعديل، راه هو تيدير ذاك الشي باسم الحكومة ماشي باسمو، وما يقرره في تفاعله مع الفرق هو ملزم للحكومة، والحال أن الحكومة الحالية لم يسبق لها أن ناقشت هذا القانون نهائيا، منذ تأسيسها في 5 أبريل 2017 ولم يبق منها إلا 13 عضوا، جلالة الملك عين الحكومة ب 39 عضو بقاو منو غير 13، يعني الثلثين (2/3) تغيرو، هي حكومة جديدة متجددة من حقها أن تحاط علما بهذا القانون وتعرف المحتويات ديالو وغتاخذ القرار المناسب لاستكمال المسطرة ديال التشريع.

وشكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الوزير.

ربما ما قلموه السيد الوزير حول الإمكانيات المطروحة أن الحكومة أن تطلع على هذا المشروع، لذلك ففي نظرنا رب ضارة نافعة.

كنا ننظر صراحة أنه بعد دستور 2011 أن يكون هناك مشروع جديد للقانون الجنائي، ومشروع جديد للمسطرة المدنية لمواكبة المستجدات الدستورية، خاصة المضمون الحقوقي للدستور ومضمون العدالة والمحكمة العادلة.

كذلك، اليوم المغرب في دستوره يعتبر القانون الداخلي دون الاتفاقات الدولية وبالتالي يجب أن ننضبط أيضا في مستوى القانون، كذلك النقاش المجتمعي اليوم واسع وعريض حول ما جاءت به التعديلات القليلة اللي جات في المشروع.

اليوم نقاش حول الحريات الفردية، الحريات الفردية لا تقتصر على العلاقات الرضائية أو شيء من هاذ القبيل، الحريات الفردية فيها عدة واجهات وعدة أبواب يجب التطرق لها.

كذلك، اليوم بلادنا مع مؤسسات الحكامة اللي جابها الدستور، نفترض أن هاذ المؤسسات الحكامة بالروح ديالها، ديال محاربة الفساد وديال التخليق وديال محاربة الرشوة، أن القانون الجنائي والمسطرة الجنائية اللي هي قانون الضمانات، أن تتضمن مجموعة من الأشياء اللي تكون هي المدخل الطبيعي والمدخل الأساسي، ليس محاباة، ولكن أن نجد الآلية القانونية، الجنائية الكفيلة لمحاربة مجموعة من الظواهر المشينة اللي لا تخدم البلاد.

كذلك، السيد الوزير، نعتقد بأننا في هاذ المشروع اللي تقدم لمجلس النواب، مع احترامنا لمجلس النواب والسادة الفرق والسادة النواب، أنه التعديلات اللي جابها الحكومة السابقة ولا النقاشات اللي دارت في مجلس

السيد وزير العدل:**السيدة المستشارة المحترمة،**

التنفيذ ديال الأحكام القضائية هو عنصر أساسي في المنظومة القضائية وهو مؤشر قوي على النجاعة القضائية والفعالية ديالها، بالإضافة إلى أنه دعامة أساسية في دولة الحق والقانون، وهو الذي يبعث على الثقة في القضاء ملي كتكون الأحكام كتنفذ، وخصوصا أن الفصل 126 من دستور المملكة ينص على أن الأحكام النهائية الصادرة عن القضاء ملزمة للجميع، والإلزامية تقتضي التنفيذ، إلى ما كانش التنفيذ ما كتكونش إلزامية، والقانون ملي كيقول أو الدستور ملي كيقول ملزمة للجميع يعني للجميع، يعني سواء تعلق الأمر بالأشخاص الذاتيين أو المعنويين أو أشخاص القانون العام، إلى غير ذلك.

الوزارة مهتمة بتنفيذ الأحكام القضائية وعندها خلية مركزية تتابع جميع المؤشرات ديال تنفيذ الأحكام وكتوضع التحاليل اللازمة في هاذ السياق وكتجمع المعطيات، كذلك أنها من خلال الموارد البشرية تتحاول توفر ما يكفي من المفوضين القضائيين، لأنهم كيلعبو دور أساسي من خلال التوظيف والمباريات اللي تتعمل عليها في تبليغ الأحكام وفي التنفيذ ديالها.

وهناك بعض الإجراءات والتدابير اللي نحن بصدد إدخالها على القانون ديال المسطرة المدنية، اللي من شأنها أن تعطي فعالية أكثر في تنفيذها للأحكام، خاصة في المادة ديال نزاعات الشغل، اللي هي أساسية بالنسبة لإقرار الحقوق ديال العمال ولتوفير أو تمكين الولوج إلى القضاء والنجاعة القضائية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب لك الكلمة.

المستشارة السيدة أمال العمري:**السيد الوزير،**

نزاعات الشغل المعروضة على القضاء تتعرف واحد الارتفاع مضطرد، في 2017 وصلت إلى 100.000 قضية بثت المحكمة في 41.000 فقط، بحيث أن العديد من العمال تيضطرو للجوء إلى القضاء من أجل إنصافهم، وذلك جراء، طبعا، الخروقات الصارخة للقوانين الاجتماعية، الإغلاقات اللاقانونية، التسريحات الجماعية، الطرد التعسفي، الطرد لأسباب نقابية.

وبالتالي، من بعد سنوات من بعد ما تيتتحكم، تينصفهم مثلا القضاء، إلا أنهم تيكشفو بأن ذاك الحكم تيبقى حبر على ورق وما تيعرفش طريقو للتنفيذ، الشيء اللي تيزيد من المعاناة ديالهم، وطبعا تيوصل لواحد تشريد ديال الآلاف الأسر.

يمكن لنا نذكر هنا بعض الأمثلة، كابينين يزاف ولكن البعض منهم، مثلا مطاحن الساحل اللي هم في احتجاج مستمر من 2004 تينظرو فقط

التنفيذ ديال الحكم لصالحهم.

الأسباب هي تتعرفو متعددة، ولكن تيجي على رأسها التحاليل والالتفاف على الأحكام، تهريب المنقولات المملوكة للشركة، أحيانا على مرأى ومسمع من السلطات، ممتلكات مستأجرة، عمال تابعين لشركات الوساطة، عقارات الشركة مثقلة بالرهون اللي تتعطي الأولوية، كابينين طبعا أولويات من قبل العمال، تيجي كذلك البطء في مسطرة التصفية القضائية، ما يسمى بالتفالس يعني (La faillite Organisée) يعني الغش، وبالتالي هاذي كلها كنعرقل التنفيذ.

والأدهى من ذلك هو أن بعض الشركات باقية نشغل ولكنها تستأسد على الأحكام القضائية، كما هو الحال مثلا ب (APM Terminals Tanger) اللي طردت لنا عمال لأسباب نقابية بحتة، ولكن من بعد إصدار الحكم النهائي بإرجاعهم إلى عملهم، تيواجهو طبعا بتعنن الشركة اللي كترفض الإذعان للحكم القضائي، وكاتبناكم بهذا الشأن، الاتحاد المغربي للشغل كاتبكم، وقلتو لنا بأن الشكاوى خاصها تمشي للسلطة القضائية وتمشي كفرادى، وبالتالي هاد الشيء درناه وهاد الشيء كذلك ما أعطى والو. السيد الوزير،

عدم تنفيذ الأحكام هو احتقار للقضاء، في الوقت اللي احنا في حاجة إلى تكريس سلطة القضاء الموكل إليها يعني حماية الحقوق الفردية والجماعية ديال المواطنين العمال وديال المواطنين، احنا ما فتننا في الاتحاد تنطالبو بتتبع صارم لمدى احترام المشغل لمدونة الشغل وباقي القوانين الشغلية منذ بداية نشاط الشركة، ثم حمل المشغلين على احترام الحق النقابي والتفاوض قبل اندلاع نزاعات الشغل الجماعية، ولكن هاذ الشيء ما تيمنعش بأنه تكون هنالك آليات لتتبع تنفيذ الأحكام القضائية بإشراك الفرقاء الاجتماعيين إذا اقتضى الحال، وتعزيز الضمانات من أجل تنفيذ الأحكام، باش ما تبقاش محصورة غير على الممتلكات العقارية والمنقولة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة للرد على التعقيب.

السيد وزير العدل:

قبل قليل، السيدة المستشارة، تكلمنا على القانون الجنائي، اللي كتوخاو باش يكون قانون يحمي بقدر ما يحمي النظام العام يحمي الحقوق والحريات، لذلك فالتعديلات اللي هيأنا في قانون المسطرة الجنائية، هناك 2 مقتضيات:

الأول مقتضى تجرم ويعاقب كل من يمتنع بدون سبب مشروع عن تنفيذ حكم أو أمر قضائي.

والثاني يجرم ويعاقب كل من تسبب عمدا وبسوء نية في تأخير مسطرة

11 ديال الظهير ديال 74 يقول أنه يتعين، وهنا كين إيجاء بالوجوب، يتعين على المحكمة مصادرة وسائل النقل بصرف النظر عن المالك، كين كذلك قضاء ديال مصادرة وسائل النقل التي استعملت في نقل ذلك المخدرات أو المنوعات.

وهنا أحيلكم على اجتهاد على المجلس الأعلى للقضاء في الأحكام ديالو، أنه كل يقرر المصادرة بصرف النظر عن مالك وسيلة النقل وكذلك بصرف النظر ولو كان حسن النية ولو بلغ عن الجريمة ولو قضى ببراءته السيد الوزير المحترم.

هذه هي القوانين التي تحكم اليوم، حقيقة وصمة عار في جبين التشريع المغربي اليوم.

اليوم احنا، السيد الوزير، بمناسبة أنه غادي نشوفو المشروع ديال القانون الجنائي، كتنتمى أنه تكون سياسة جنائية اللي كتحفظ من جهة النظام العام بالضرب على أيدي من حديد على الجريمة المنظمة، ولكن في نفس الوقت أنها تحافظ على حرية وحقوق الأفراد.

المسألة الثالثة، هي قضية المتابعة والاعتقال الاحتياطي قد أحسن المشرع المغربي وأبدع لما نص في الفصل 160 و161 على المتابعة من جراء المراقبة الجنائية، اليوم كين 99% كلها في متابعة اعتقال، و99% من الناقلين أبرياء ويخرجو من 7 شهور 8 شهور، تتكون أضرار مادية وبشرية واجتماعية اللي كتحقق.

وأنا سعيد بحضور اليوم السيد وزير التجهيز والنقل. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الفريق، السيد الرئيس عندك 20 ثواني يمكن زيدها للسيد الوزير. الكلمة لكم.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد المستشار المحترم.

في صميم السياسة الجنائية اللي تكلمنا عليها قبل قليل واللي تسرنا في كل مناسبة أن نتقاسمها مع ممثلي الأمة، في صميم هاذ السياسة الجنائية كينة هاذ الفكرة ديال تجميع النصوص القانونية، خصوصا في واحد المجال حيوي متعلق بالحقوق وبالواجبات ديال المواطنين، وديال شرائح واسعة من المواطنين.

لما لا شك فيها من العالم يشهد تطورات متسارعة وتحولات عميقة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، حتى في مجال الجريمة، لمسنا تطورات كثيرة والنصوص هي أصبحت متجاوزة، خصوصا النصوص ديال المجموعة ديال القانون الجنائي اللي تترجع ل 1962، من ذاك الوقت لداها المغرب دار 6

قضائية نتج عنه الإضرار بمصالح المستفيدين.

وهاذ الحالات اللي تفضلت بها كلها بدون شك فيها إضرار المصالح ديال المستفيدين، لذلك فالقانون ديال المسطرة الجنائية، خاصو حتى هو يمشي في هذا المنحى اللي جبنه فهاذ الرؤية الجديدة ديال السياسة الجنائية، أن دستور المملكة خصص باب للحقوق والحريات، وبالتالي ينبغي للقانون الجنائي أن يحمي الحقوق بالمعنى ديالها الواسع جدا، ماشي بالمعنى تلك الحريات التي يفترض أنها تمس بشي نسق معين افتراضي، لكن الحقوق والحريات مكرسة بالنص القانوني، لذلك فلا مفر من تجريم ومعاينة من يمتنع أو يعرقل تنفيذ الأحكام القضائية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

غير السادة الوزراء، إخواني وأخواتي، غير كين عندنا 3 الجلسات، قسم الوقت المحدد لكل متدخل يجب أن يحترم وقته.

السؤال الثالث، موضوعه: "تجيين بعض النصوص القانونية الجنائية". الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاومة المغرب، تفضل رئيس الفريق.

المستشار السيد عبد الإله حفصي:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني وأخواتي المستشارين المحترمين،

نسائلكم، السيد الوزير، عن مدى نجاعة السياسة الجنائية عبر التشريعات المتعلقة بجرائم المخدرات، مع العلم كين بعض الإحصائيات أن 25% من ساكنة السجون اليوم المغربية هم كانوا متابعين في قضايا هاد المخدرات، وكاينة تقريبا 30.000 متابعة سنويا وكين 10.000 مذكرة بحث على مشتبه فيهم في هذه القضايا.

يتضح أن التشريعات الخاصة بهاذ الجرائم هي تشريعات متقدمة ومتهالكة، منها أذكر على سبيل المثال لا الحصر وتكلمنا فهاذ الموضوع، السيد الوزير المحترم، الظهير ديال 21 ماي 1974 اللي عندو صياغة جامدة، صياغة متحجرة، صياغة لا تسمح حتى بالتأويل، لأن اليوم لا تعير هذه التشريعات أي اهتمام للمسألة ديال مبدأ حسن النية، ولا تعير أي اهتمام إلى وجود أو انتفاء القصد الجنائي اللي هو كما تنعرفو الركن المعنوي للجريمة ولا يمكن أن تكتمل بدونه، وكذلك ما كتحددش المسؤولية الجنائية ديال المتدخلين في سلسلة التجارة الخارجية.

لهذا، أنا أتجرأ وأقول اليوم بأن هذه القوانين هي غير دستورية، لأنها مكتنعترفش بأن الأصل هو البراءة.

المسألة الثانية، فيما يخص مصادرة وسائل النقل بصفة عامة، أن المادة

السيد عبد القادر اعامرة وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:
شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، للتصحيح ما كاينش تعثر الأشغال، لأن السيد المستشار تيعرف بأنه المشروع ديال إنجاز الأرصفة تدار راه في الوزارة واللي امتد من 2011 إلى 2013 و انتهى اللي كان فيه إنجاز رصيف من عمق 8 الأمتار على حوالي 500 متر وإنجاز رصيف من عمق 6 الأمتار على طول 150 متر، وإنجاز وقايات جانبية للأراضي المسطحة، إنجاز عملية الجرف، وإنجاز أراضي مسطحة على مساحة 8.2 هكتار.

بعد ذلك تسلمت الوكالة الوطنية للموانئ الميناء، يعني الأشغال اللي تدارت فيه، والآن عندها مشروع بطبيعة الحال تقوم به، غير من 2015 ل 2019، كاين الأشغال ديال التوسعة ديال الميناء، تهيئة المنطقة الصناعية، تهيئة الطرق، كاين هذاك النظام ديال مراقبة الملاحه، باقي غير هاذ القضية ديال بعض القضايا المرتبطة خاصة بالصرف الصحي.

الآن نحن بصدد إنجازها، مع العلم بأن الوكالة كذلك قامت بالمصاحبة ديال بعض الشركات التي كانت ترغب في خلق خطوط بحرية تربط ميناء الداخلة بموانئ أخرى.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار للتعقيب.

المستشار السيد امبارك حمية:

شكرا للسيد الوزير على الإيضاحات.

أنا فضلت ما نقولش الكلمة ديال توقف بشكل كامل دون تعثر، لأن الميناء بطبيعة الحال ملي تدشن، تدشن على أساس أكبر ميناء في إفريقيا منذ 30 سنة، وللأسف دابا اقتصر على رصيف داخل الميناء.

المنطقة الصناعية اللي تحدثو عليها، السيد الوزير، هي 270 هكتار، تم تجهيز 60 هكتار منها وتم استغلال 4 وحدات أو 5 منها لا أقل ولا أكثر، المشكل في الوكالة الوطنية للموانئ، المشكل في الطريقة الإدارية لجلب المستثمرين للاستثمار في هذه المنطقة.

ثانيا، منين تنقول الميناء كنعقول ورش ديال إصلاح السفن، الداخلة فيها 200 سفينة للصيد الساحلي منين تينصاب فيها شي عطب خاصو يمشي يدبلاصا حتى لطانطان أو أكادير، باستثناء السنة الماضية تم فتح ورش بمدينة العيون، وهذا مشكل كبير، لأن 300 باخرة كانت تمشي تتصلح في طانطان وتصلح في أكادير.

المشكل، السيد الوزير، على الصعيد الوطني، هنالك العديد من الموانئ على الصعيد الوطني اللي تتعاني من هاذ المشاكل خاص الوزارة تطرح إستراتيجية واستراتيجية ديال 2030 المتعلقة بالموانئ خاصها توقف

ديال الدساتير اللي كلها جسدت التزام الدستوري في المغرب والنضج داخل المجتمع المغربي والتطور ديالو.

إذن، فما لا شك فيها أن هاذ الشيء اللي تفضلت به، وهاذ الحالات اللي تكلمت عليها ومن بعد الجلسة اللي عقدناها في وزارة العدل تفرغنا للعمل ورجعنا للقانون الجنائي اللي غادي تقدموه قريبا فواحد المنظور متكامل، ووقفنا على القانون أو الظهير ديال 21 ماي 1974 المتعلق بزجر تعامل المخدرات من أجل أن نعمل على نسخه وإدماج المقترضات مع مراجعتها في القانون الجنائي بمنظور عصري منظور جديد يراعي..

أنا شخصيا توصلت بواحد العدد ديال الرسائل ديال أبناء المعتقلين اللي لا ناقة لهم ولا جمل، فقط هما تم الدعوة ديالهم إلى جر أو نقل بعض البضائع واللي التقنين استغرقو 5، 6 ساعات في تفكيك الشاحنة باش يعثرو على البضاعة، فكيف بسائق الشاحنة أن يعثر عليها في ساعتها، خاصو يقوم بالإتلاف ديالها والتدمير ديالها نهائيا قبل ما يوقع، وكاين ناس اللي فهاذ الساعة فاش تنتكلمو هما الآن مازال في التحقيق.

فاحنا راعينا هاذ الاعتبار هذا ودخلناه في إطار هاذ الورش ديال تحيين القوانين اللي يمكن ترد الاعتبار، وأيضا يمكن تعاون أيضا الأجهزة والسلطات القضائية باش تتابع المجرمين وتحارب الجريمة والجريمة المنظمة في مجال المخدرات.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الأول موجه لقطاع التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، وموضوعه: "تعثر الأشغال بميناء الداخلة".
الكلمة لحد السادة المستشارين من الفريق الحركي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد امبارك حمية:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين المحترمين،

إن التطور الكبير، السيد الوزير، الذي عرفه قطاع الصيد البحري لا يمكن أن يستمر بدون تحسين البنيات التحتية للموانئ المغربية.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، لماذا توقفت الأشغال منذ زمن طويل أو بالأحرى تكلمة المرافق التابعة لميناء الداخلة والاقتصر على الرصيف فقط؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

مليار ديال درهم.

فيما يتعلق فيما يجري الآن في الداخلة، راه المرحلة الأولى ديال الاستثمار أنت عارف، السيد المستشار، راه كلفت تقريبا واحد 38 مليار ديال السنتم، الآن حوالي 10 مليار ديال السنتم هاذي كلها لماذا؟ لأن أشنو اللي عندنا أحنا في ميناء الداخلة؟ أساسا عندنا الصيد البحري وهذه كلها توسيع الأرصفة وتعميق الأرصفة وتوسيع المنطقة الصناعية.

وهاذ القضية ديال المرحلة المقبلة اللي غادي نشوفو فيها (les concessionnaires) جداد بالنسبة لهاذ الأراضي المسطحة، هاذي كلها تخدم أساسا الصيد البحري، لأن ما عندناش شي حاجة أخرى تما الآن فيما يتعلق بالتجارة خارج الصيد البحري، وهاذ الموضوع هذا الآن تشتغل عليه الوكالة الوطنية، وتشتغل عليه وطنيا.

ونضيف واحد القضية، السيد المستشار، وهاذي في علمك، أنه جميع الموائى الصيد البحري اللي كانت مكلفة بها (ONP¹) راه عاود اخذاتها (AMP²) وتدير فيها واحد العملية ديال (la péréquation)، باش يمكن لها تبقى هاذ الموارد ديال الصيد مشتغلة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والآن السؤال الثاني في نفس القطاع وموضوعه: "الطرق القروية". الكلمة لأحد المستشارين من فريق العدالة والتنمية، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

شكرا السيد الرئيس.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ والصلاة والسلام على محمدٍ أشرف المخلوقين.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

سؤالنا السيد الوزير، هو حول "الطرق القروية بل حول المعايير المعتمدة في إحداث هذه الطرق وصيانتها لتحقيق العدالة المجالية".

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

هو السيد المستشار، الجواب على السؤال كين في ثنايا السؤال، لأن

عليها واحد الأطر وتوقف عليها بكيفية وطيدة باش توفرو جميع التجهيزات وجميع المرافق اللي كيخصها تكون في الميناء، بالأخص إصلاح السفن، معامل ديال التبريد كل ما هو مرتبط.

كاين مشكل، السيد الوزير، ديال بعض البواخر المتلاشية، هاذ الموضوع جبدتو معاك خطرة كين مشكل فالداخلة كين واحد الباخرة تما اللي هي موجودة ف (bassin) ديال الداخلة كتعيق الولوج ديال السفن، والمشكل كين في أكادير كين نفس الشيء، كين الدار البيضاء وطنجة عندهم المشكل ديال الرياح خاصهم الحواجز عن الرياح.

كاين العديد من المشاكل بطبيعة الحال وأتم نتعرفو على أن الموائى المغربية هي رافد أساسي من روافد الاقتصاد الوطني وتذر مداخيل ميناء الداخلة السنة الماضية عرف واحد رقم معاملات ديال مليار ونصف ديال الدرهم، يعني هذا رقم مهم، كيشغل واحد اليد عاملة اللي هي كبيرة، السيد الوزير، بطبيعة الحال يجب العناية به، احنا بطبيعة الحال كنعرفو على أنه كين ميناء أطلسي غادي يكون عندو بعد دولي كبير بطبيعة الحال، ولكن إمتى غادي يكون واحد على 10 سنين؟ احنا غنسنناو 10 سنين باش يوجد ميناء على المحيط الأطلسي.

خاص الميناء الحالي، السيد الوزير، يتوفرو فيه جميع المرافق الضرورية خاص الوكالة الوطنية للموائى تقوم بدورها على أحسن وجه، راه الأطر اللي متواجدين فالوكالة على الصعيد المركزي ما كيتشاوروش مع الإدارات المتدخلة في هذا القطاع ديال الصيد البحري، ما كيتشاوروش مع المهنيين، ما كيتشاوروش مع الفيدراليات، كيديرو ذاك الشيء اللي بغاؤ هما، وهاذ الشيء كيضر بالاقتصاد الوطني.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

السيد المستشار،

ما تفضلتم به فيه واحد التجني كبير على الوكالة الوطنية للموائى وعلى الأطر ديالها.

المرّة اللي دازت سولتيني على الباخرة، وأنا أتساءل، السيد المستشار، تطرح هذا السؤال طرحته مرتين، القضية ديال الباخرة اللي كاينة فالميناء ديال الداخلة هاذي مسألة مرتبطة بالقضاء لا يمكن للوكالة الوطنية للموائى أن تمس هذه الباخرة بدون حكم قضائي وراه الوكالة الوطنية دارت اللي عليها، لكنها لن تحل محل القضاء في أن تحدد مصير الباخرة وهاذ الموضوع هذا مطروح ماشي غير فالداخلة فواحد العدد ديال الموائى.

فيما يتعلق بالميناء ديال الداخلة أنت تكلمت السيد، لولا أهمية ميناء الداخلة لما فكر أن يكون فيه ميناء ديال الداخلة الأطلسي اللي غيكلف 10

¹ Office National des Pêches

² Aires Marines Protégées

نذكر به.

لكن في نفس الوقت، السيد الوزير، لما نتكلمو على إحداث الطرق القروية، نتكلمو على واحد المشكل اليوم اللي غادي بيتقى مطروح اللي هو مشكل الصيانة، احنا يمكن لكم تدخلو أنتوما وتحدثو طرق قروية، ولكن مشكل الصيانة اليوم من سيقوم بها؟ الجهات أم الجماعات الترابية؟

الجماعات الترابية واحد العدد منها كبير جدا واللي هي في الحقيقة في الحاجة إلى رفع أو فك العزلة، أنها في وضع مالي لا تحسد عليه، بحيث عاجزة عن القيام بواجبها فيما يتعلق بصيانة هذه الطرق.

اليوم الجهات، الجهات هي منشغلة، تقدروقولو، بالمسالك، منشغلة بالمساهمة معكم في التمويل التشاركي، لكن اليوم بغينا نتكلمو السيد الوزير، فيما يتعلق بصندوق التنمية القروية، الذي تم إحداثه في 2015.

هاذ صندوق التنمية القروية اليوم، عندو أموال ضخمة، أنا كقول واش ما يمكنش اليوم أنه فيما يتعلق بالتمويلات اللي تكون ديال الصيانة أنه يساهم وتكون المساهمة ديالو بارزة؟ وما تبقاش القرارات أنها تؤخذ، لأنه واش ما جاش اليوم تؤخذ محليا؟ لأنه واش ما جاش اليوم أننا نراجعو الموضوع ديال التدبير ديال هاذ الصندوق؟ لأن فيه أموال ضخمة، نراجعو الجهة التي تدبره؟ لأنه لا يمكن أن يكون تعدد المتدخلين.

أنتوما، السيد الوزير، كقطاع التجهيز كدخلو في الطرق القروية مثلا اليوم، ولكن هاذ الصندوق حتى هو يمكن له يتدخل، فهنا عندنا واحد جوج ديال المتدخلين اللي كيتدخلو في مجال واحد ب.. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير، فيما تبقى لكم من الوقت.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

لا، هو الجهد، السيد المستشار، الجهد اللي دار في الحكومة السابقة لأن كنتكلمو على واحد البرنامج فيه 50 مليار ديال درهم، 36 مليار وجهت أساسا للطرق، هاذ الطرق فيها متدخلون.

الجهة أصبحت عندها اختصاص أن تتدخل في الطرق، وكذلك خلاص وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، لكن الذي هو مهم في هاذ البرنامج أشنو هو؟

هو أن هاذيك البرجة ما بقاتش كندار مركزيا، يعني نحن كوزارة حتى احنا طرف في هذيك البرجة اللي كندار في الأقاليم وكندار في الجهات.

لكن فيما يتعلق بالصيانة، الأمر محسوم، صيانة الطرق القروية تدخل ضمن اختصاصات الجماعات الترابية، الجماعات الترابية عندها جوج إشكالات، وأنا أشرت إلى هذا مرارا وتكرارا، عندها الإشكال أن خاص تكون عندها في الميزانية دياها بند خاص بالصيانة، وخاص تكون عندها

أنتوما ذكرتمو 2 ديال البرامج:

كاين البرنامج الوطني الأول اللي كان في أواسط التسعينيات، كاين البرنامج الثاني اللي كان في سنة 2005، كاين واحد البرنامج أصغر منو ديال التأهيل الترابي.

هاذي، كانت فيها مجموعة من المعايير، الحكومة السابقة خدات معايير اللي جات في إطار، بطبيعة الحال، تشاركي لأن كانت طلبت بها الجماعات الترابية والمنتخبين، واللي مشات أساسا المسافة اللي تتفصل بين الدواوير والطرق المعبدة، الخصاص في الولوج إلى التمدرس، الخصاص في الولوج إلى الخدمات الصحية، نسبة التزود بالماء الصالح للشرب، ونسبة الربط بالشبكة الكهربائية.

ذاك الشيء اللي كانت تديرو الحكومات السابقة، فهاذ البرنامج اللي نحن بصدده الآن، اللي هو تقليص الفوارق الجالية والاجتماعية أخذ بعين الاعتبار أن هاذ المقاربة خاصها تكون مقاربة تشاركية تنطلق من الجهات، وهاذ الشيء علاش البرجة ديال³ (PRDTS) اللي تسميوه اصطلاحا (PRDTS) اللي فيه 36 مليار ديال درهم خاص بالطرق القروية، هو أساسا برمجته تتم على مستوى الجهات وعلى مستوى الأقاليم، حتى لا يقع ما وقع في البرنامج الوطني الثاني، ولا يقع ما وقع في البرنامج الوطني الأول، اللي كان نسيا مركز وكانت، بطبيعة الحال، فيه واحد العدد ديال الإشكاليات اللي مطروحة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

شكرا السيد الوزير على هاذ الملاحظات اللي تفضلتم بتقديمها وهذه المعطيات، كتنماو أن أيضا في نفس الوقت تقدرو تقولو كتنماو أيضا أن الجهات فيما يتعلق بإحداث المسالك القروية أنها تأخذ بهاذ المعايير، يعني أنها تقرب وتحاول تلامس المشاكل الحقيقية ديال المواطنين والمعاناة دياهم في الوصول إلى الخدمات المقدمة، سواء التمدرس، أو الصحة أو غيرها من الخدمات، لأن هذا مهم جدا.

وهنا بغينا نثمنو في نفس الوقت أنه فيما يتعلق بالموضوع ديال الطرق القروية وغيرها من الطرق، نثمن الإنجازات التي تم إنجازها، بحيث لا يمكن أن تأخذ طريقا أو اتجاهها معين إلا وتجدر أورشاشا مفتوحة، سواء تعلق الأمر بالطريق السيارة أو الطرق الوطنية أو الطرق السريعة أو الطرق القروية، اللي احنا بصددها، وهذا مهم جدا لأن من الواجب علينا أن نذكره وأن

³ Programme de Réduction des Disparités Territoriales et Sociales en milieu rural

لمغاربة العالم؟

وما هي البرامج الحكومية للحفاظ على الهوية الوطنية والثقافية المغربية لتحصين الأجيال والناشئة المغربية؟
وعن التدابير الحكومية للنهوض والارتقاء بالكفاءات المغربية بالخارج؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة نزهة الوفي الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

منهجيا، هذه الأسئلة التي طرحتم نحن مستعدون لتداولها معكم في اللجنة، لأنها تتعلق بإستراتيجية حكومية متعددة الأبعاد، تتعلق بمجموعة البرامج القطاعية.

ما أؤكد لكم، السيد المستشار المحترم، هو أن الحكومة معبأة، مجتدة على أساس أنها تشتغل على تنزيل الإستراتيجية التي تتخص المحافظة على الهوية وتعزيز الارتباط مغاربة العالم ببلدهم الأصل والدفاع وحماية الحقوق المكتسبة وحقوقهم بشكل عام، ثم استثمار الكفاءات البارزة التي كنعرفوها في تميتهم وانخراطهم في الأوراش التنموية.

بالتالي احنا تنشغلوا أولا على ثلاثة المستويات:

المستوى الأول هو المؤسسة والحكومة ويعني الرقمنة، وهنا تنبشركم، السيد المستشار المحترم، ونجيبو إلى اللجنة ونذكرو، سنة 2020 أردناها أن تكون ورشا لتسريع الورش ديال الإصلاح القضي اللي تتقوم به وزارة الخارجية منذ سنة 2015، وإن شاء الله، سيتم الإعلان عن كل أبعاده وكل البرامج ديالو فيما يتعلق الرقمنة والمؤسسة، فيما يتعلق أيضا بالمنظومة ديال تلقي ومعالجة والإجابة على الشكايات في علاقتها بالرقمنة، فيما يتعلق بتجويد مجموعة الخدمات، جواز السفر، البطاقة الوطنية، الحالة المدنية.

ثم ما يتعلق أيضا عندنا فريق عمل من الخبراء داخل الوزارة مكلف حاليا مع قطاعات أخرى باش تكون عندنا واحد الدراسة تقييمية للاتفاقيات بما يناسب الحماية ديال حقوقهم، خاصة في الظرف والسياق الحالي.

فيما يتعلق بتثمين واستثمار الكفاءات اللي بارزة على صعيد كل القطاعات، كإين تعزيز المكتسبات اللي كإينة، بحيث أننا عندنا شبكات على المستوى كل القارات، اليوم تنشغلوا أن نؤسس هاذ الرصيد من العمل في إطار برامج أفقية، كإين عمل مع وزارة السياحة، كإين عمل مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ثم كإين عمل أيضا مع وزارات متعددة فيما يخص مؤسسة هذا العمل، من أجل أن تكون برامج مستدامة لنستفيد

القدرة التقنية باش دير هاذ الصيانة، وهذا أمر يجب أن يطرح، لأنه يجب تطرحه الجماعات الترابية على من له الوصاية على الجماعات الترابية.

لأن وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، في كل الحالات لا يمكن أن تتدخل إلا في الطرق المصنفة، أما المسالك هذا أمر آخر، لأن المسالك، وزارة الفلاحة كتدير المسالك، الجهات يمكن لها دير المسالك، الجماعات الترابية يمكن لها دير المسالك.

اللي وقع فهاذ البرنامج هذا هو أنه ما بقاتش ذيك الطريقة اللي من قبل اللي يبدو حتى هي خاصها تقييم الآن، ولكن ما يمكناش نقيمو حتى يسالي البرنامج، هو هذيك القضية ديال مركزة القرار، أن يتخذ القرار من الرباط باش تكون واحد الطريق قروي في منطقة معينة، هذا تم إيكاله، يعني تعطى للجهات، كندار على مستوى الأقاليم كيتأسها السادة العمال والسادة الولاة، وهاذيك البرمجة تخضع لهاد المعايير اللي تكلمت عليها، ربما فيها بعض التقييم اللي خاصو يدار، ولكن ماشي الآن، لأن البرنامج عاد بدا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

شكرا السيد الوزير.

ونشكرك على مساهمتك القيمة في هذه الجلسة.

ونواصل عملنا مع سؤال موجه للسيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، في سؤال موضوعه: "برامج ومخططات الحكومة المقدمة للمغاربة المقيمين بالخارج"، وهاذ السؤال سيتولى السي حسن سليغوة، بإلقائه نيابة عن الفريق الاستقلالي، تفضل.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

زملائي الأعزاء،

السيدة الوزيرة المحترمة،

التزمت الحكومة من خلال برنامجها الحكومي بالاهتمام بأحوال المغاربة المقيمين بالخارج وبأوضاعهم والعمل على تحسين وتطوير الخدمات الإدارية لفائدتهم داخل وخارج أرض الوطن وتيسير مشاكلهم وقضاياهم وحماية حقوقهم ومصالحهم ببلدان الاستقبال.

لذا نسألكم السيدة الوزيرة، عن تقييم لعملية مرحبا 2019، وما هي الحلول المقترحة لتجاوز صعوبات هذه السنة؟

وما هي البرامج والمخططات الحكومية لتحسين الوضعية الاجتماعية بالنسبة للمغاربة القاطنين بالخارج داخل وخارج أرض الوطن؟

وعن التدابير والإجراءات المتخذة لتيسير وتسهيل الخدمات المقدمة

والتعليم العالي والبحث العلمي، وموضوعه: "تقييم منظومة مسار".
الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، يتفضل لمن أراد نيابة عن الفريق،
تفضلي.

المستشارة السيدة نجاة كير:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، السادة الوزراء.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم، عمدت الحكومة إلى تبني منظومة تدبير التمدن
أو البرنامج المعروف ب"مسار" بهدف إدماج التكنولوجيا الرقمية في مجال
التعليم من خلال إحداث قاعدة للمعطيات بالنسبة للتلاميذ والتتبع الفردي
الخاص بهم وتدريب الزمن المدرسي والتدبير البيداغوجي للموارد البشرية، في
هذا الإطار نسألكم حول تقييمكم لمنظومة "مسار"؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد سعيد أمزازي وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي

والباحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

لابد في البداية أن نذكر بهذا المنظومة المعلوماتية المندجة المتكاملة التي
كتدبير لنا الشأن المدرسي التي هي "مسار"، وهذا واحد المصدر ديال
الاعتزاز والفخر ديالنا كبلد، لأن تم الإحداث ديالها من طرف الوزارة سنة
2014.

هاذ المنظومة اليوم هي تدبر معطيات دراسية لأكثر من 8 ملايين ديال
التلاميذ، غير على سبيل المثال ما تم في الأسدس الأخير في النتائج ديال
الدورة الأولى في هاذ الأسدس الحرفي هو مسك 300 مليون نقطة
للمراقبة المستمرة خلال هاذ أواخر الأسدس، وأيضا استخراج أكثر من 7
ملايين ديال بيان النقط.

هاذ المسار كيقدم لنا واحد الخدمة جد مهمة ولاسيما في تتبع دفتر
النصوص، استعمال الزمن، تتبع المسلسل الدراسي من طرف الأسر، يمكن
اليوم الأسر يعرفو واش اليوم التلميذ مغيب أم لا، يمكن يعرفو النقط ديالهم
بعد المسك من طرف الأستاذ، الأسرة كتعرف واش النقطة كايته أم لا،
الفروض أيضا برحمة الفروض وهذا جد جميل.

هاذ المنظومة تحتوي على معطيات التي كيتعلقو بالتعليم الأولي،
التلاميذ من 4 سنوات هما في قاعدة مسار، التربية الدامجة، التربية غير
النظامية، أيضا برامج الدعم الاجتماعي التي كيستفيد ب"تيسير" التي

من هذه الكفاءات بإدماجها في الأوراش التنموية ببلادنا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم للتعبير.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيدة الوزيرة على هاذ الإيضاحات.

أولا احنا متأكدين بأن الحكومة معبأة من أجل تنزيل الإستراتيجية،
ولكن هاذ السؤال اللي تنطرحوه عليكم راه من خلالكم راه تنطرحوه على
الحكومة، لأن عدة قطاعات اللي عندها اهتمام فيما يخص الجالية المغربية.
احنا أولا، متأكد بأن هاذ الشي اللي غادي نقول لك راه تعرفيه، لأن
الجالية أول ما تنقص، تنقص الوزارة ديالكم، هو هاذ القرارات ديالكم، اللي
تم تنزيلها لأرض الواقع، واش تيلمسها هاذك المهاجر؟

لا أظن بأنه تتوصلو، كايين اجتهد، ما غيمكنلش نقول بأن الوزارة ما
تديرش اجتهادات بالنسبة لتحسين وضعية الجالية، لا أظن بأن كايين شي
واحد اللي غيمكن لو ينكر هاذ النوع ديال المجهودات، ولكن مع الأسف،
مازال لم يتم تنزيل كل هاذ المجهودات إلى أرض الواقع باش يلمسها ذاك
المهاجر، لأن إلى تكلمنا غير على الاستثمار راه غنقلو الاستثمار كنقول
كأننا عاد بدينا في مراكز الاستثمار واحنا الأولين في مراكز الاستثمار، إلى
تكلمنا على الهوية المغربية في إطار اللغة العربية غنقول لك شنو ذنب
هاذوك أبناء المهاجرين اللي ما كيتكلموش اللغة العربية لحد الآن؟ أشنو
دارت الحكومة من أجل تنزيل هاذ النوع ديال المشاريع لأرض الواقع
ويستافو منهم أبناء المهاجرين؟

إذن كايين مجهودات ولكن مع الأسف ما كتنزلش لأرض الواقع.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

فيما تبقى لك من الوقت أعتقد 5 ثواني أو 10 ثواني اللي بغيتي.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

بغيت غير نأكد للسيد المستشار المحترم أن اللجنة التقنية المنبثقة على
اللجنة البين وزارية غتكون 21، من أجل أولا التقييم اللي فلتو ثم كايته
برامج على الأرض.
عيطو لنا للجنة وقدمها بكل استفاضة، لأن الحمد لله كيف ما فلتو هذا
واحد الموضوع الذي يهمننا جميعا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة على مساهمتك القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع التربية الوطنية والتكوين المهني

السيد الوزير،

يجب توفير التكوينات اللازمة للأساتذة في مجال المعلومات، بهدف تمكينهم من التقنيات الضرورية للتعامل مع برنامج "مسار". أعتقد أنه من الضروري إجراء تكوينات محلية وجمهورية لتسهيل حضور الأساتذة لها وتمكنهم من تعويضات تحفيزية.

أيضا، السيد الوزير، ضعف صبيب الإنترنت والحلل في الخادم المركزي، خاصة خلال فترة الامتحانات وخصوصا بالنسبة للعالم القروي، حيث ينعدم الإنترنت في بعض الحالات.

في هذا الصدد، نقترح إحداث خادم الإنترنت على المستوى الجهوي لتخفيف الضغط.

أيضا، السيد الوزير، الجداول الدراسية المتعلقة بنقاط التلاميذ، نسجل أن البوابة الخاصة بهم تتضمن فقط نقط التلاميذ خلال ثلاث سنوات الأخيرة، في حين أن من المفروض أن تتضمن جميع المستويات أو السنوات الدراسية لأجل مواكبة أفضل لتطور مستوى التلاميذ. بالنسبة للآباء أيضا، يجدون صعوبة لمعرفة نقط ديال الأبناء دياهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، باقي لك ثلاث أو أربع ثواني زائد عشر ثواني، بغيتي في إطار عشر ثواني أو بلاش، تفضل.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

بعجالة السيد الرئيس.

شكرا.

بالنسبة للتكوين أكثر من 150 ألف أستاذ استفادوا من التكوين على الحاسوب، واثنايا في وتيرة سنة بعد سنة. هاذ القضية ديال الصبيب أيضا، درنا واحد المجهود كبير باش نرفعو من الصبيب باش ما ييقاش هاذ الضغط.

المشكل ديال الضغط هي في أسبوع يكون المسك من طرف جميع الأساتذة، وصلنا واحد المذكرة تنظيمية باش نحددو هاذ المسك خلال الأسابيع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السؤال الثاني في نفس القطاع، طبعا لنفس الوزير، وموضوعه: "عملية تعميم التعليم الأولي".

هاذ السؤال من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، السيدة رئيسة الفريق تفضلي لإلقاء السؤال.

كيستافد من مليون محفظة اللي كيستافد من الإطعام، من الداخلية، هاذ الشئ كامل كاين في "مسار".

أيضا البنية البيداغوجية لكل مؤسسة يمكن لنا فالهاتف السيد المدير يمكن لو يكشف ويحصل على هاذ المعلومة ديال البنية البيداغوجية وأيضا البنية التحتية ووضعية البنية التحتية ديال المؤسسة.

اللي مهم وبغيت هنا نعلن عليه هي فالأيام القليلة المقبلة سيتم إطلاق تطبيق ذكي، واحد (l'application) اللي غادي يتم يمكن لنا نحملوها، وهاذ (l'application) في التلفون غادي يمكن لكل أب ولا أم تعرف بالضبط واش ولدها في المدرسة؟ التقط دياولو إلى آخره.

واللي مهم هي اليوم هاذ "مسار" عبر هاذ الهاتف كيمن يدبر ويتبع 8 ديال الملايين ديال التلاميذ، أيضا وضعية 345 ألف أستاذ وأيضا 11 ألف مدرسة وثانوية إعدادية وتأهيلية و13 ألف فرعية.

شكرا السيدة المستشارة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك في إطار التعقيب، تفضلي.

المستشارة السيدة نجاة كير:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

شكرا للتوضيحات التي تقدمتم بها.

وصحيح أن اعتماد وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني على منظومة رقمية في تدبير القطاع إسوة ببعض القطاعات الحكومية هو ذات أهمية بالغة من أجل ضبط منظومة التعليم عبر تدبير الزمن المدرسي وتتبع عملية التقويم التربوي وافتتاح المؤسسات التعليمية على محيطها الخارجي.

لكن، بالرغم من كل المحاولات الإيجابية التي جاء بها "مسار"، إلا أن تدبير عملية وتزيلها تعرف مجموعة من الاختلالات من بينها:

أولا، أن التعامل مع منظومة "مسار" في جدولته أثقل كاهل الإدارة التربوية التي تعاني أصلا من تعدد المهام، خصوصا بالتعليم الابتدائي، مع النقص الحاد في الموارد البشرية في باقي الأسلاك التعليمية.

ثانيا، ضعف تكوين السادة الأساتذة في مجال المعلومات، مما يضطر مدير المؤسسة أو بعض الأساتذة للتعاون لأجل إدخال معدلات تلاميذ المؤسسة التعليمية بأكملها، ما يساهم في ارتكاب العديد من الأخطاء، مثلا كنعقلوا تلميذ عندو واحد النقطة معينة مثلا وبالأخص ملي كتكون نقطة عالية 19 وكيلقى 9، أو بحال ما راج بالنسبة لوسائل التواصل فيما يخص التلميذة، سنة وهي ما عرفاش راسها ناجحة وكنعاود سنة ديال البكالوريا.

لذا، نقترح السيد الوزير، الاعتماد على خلايا أو الاعتماد على خلايا جمهورية ومحلية في تتبع "مسار" بالرغم من كونهم أصلا مكلفين ومثقلين بمهام أخرى.

الهدر المدرسي، خاصنا نعممو التعليم الأولي ويكون عندنا واحد التعليم أولي ذي جودة، أنذاك كانت في المنظومة عندنا تقريبا 49% اللي كيستافدو، 1400 تلميذ اللي في سن التمدرس في التعليم الأولي هي 49.5%.

اليوم، يمكن لي نقول لكم بأن واحد العدد ديال الأكاديميات تقدمت ب20-30 نقطة، لأن البداية الفعلية بدأت في الدخول 2018-2019 عبر إحداث 4000 قسم، التمدرس ديال واحد 100 ألف ورصد ميزانية ديال مليار و350 مليون ديال الدرهم كساهمة من ميزانية الدولة، السنة اللي من بعد مليار و650 مليون ديال الدرهم، علما فاش كنهضرو على التعليم وتعميم التعليم الأولي، ماشي غير الدولة فقط وأيضا الدولة والشركاء.

واليوم بغيت ننوه بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية (L'INDH⁴) اللي كنعوم بواحد العمل جبار باش تحدث واحد 15 ألف وحدة على المستوى القروي وتواكب أيضا هاذ التعميم في المجال القروي.

موازة مع التعميم خاصنا لابد تأهيل التعليم الأولي القائم ما نسميه "بالتقليدي" عبر مصاحبة هاذوك المريات، تكوين المريات، وأيضا اعتماد الإطار المرجعي الوطني ديال التعليم الأولي، اللي اليوم الحمد لله هو الوثيقة المرجعية باش يكون عندنا واحد التعليم أولي ذي جودة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لك السيدة رئيسة الفريق.

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

شكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على هاذ الإجابات والتوضيحات.

بالفعل احنا نتفق وننوه كذلك بالعمل الذي قتم دابا حاليا مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، إلا السيد الوزير، غادي نديرو معكم واحد القراءة أخرى، لأن هناك في العالم القروي تحديات، يتعلق الأمر بالموارد البشرية، لأن اليوم في العالم القروي الأغلبية ما كتوفرش على واحد المستوى عالي باش يدرسو هاذ التلاميذ هاذو ديال التعليم الأولي.

وبالتالي اليوم كيعانيو التلاميذ من الاكتظاظ وخاصة في الابتدائي، اليوم كابين أقسام مشتركة، السيد الوزير، إلى زدنا لهم هاذ الأقسام.. (نعم السيد الوزير)، لا، التعليم الابتدائي قلت لك فيه الأقسام المشتركة إلى زدنا لهم هاذ الحجرات ديال التعليم الأولي غادي.. كيفاش غادي يديرو هاذ العملية؟

وبالتالي، حتى ملي كنعولو إحداث حجرات، السيد الوزير، تكون

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

لقد صادق البرلمان على القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين، لما تضمنه من مقتضيات والتزامات بتعميم التعليم الأولي في مقدمة الأولويات، وفق مبدأ تعليم دامج وتضامني لفائدة جميع الأطفال دون تمييز.

كما اعتبر القانون، ومن خلال المناقشة كذلك، أن النهوض بالتعليم الأولي يعتبر الرافعة الأساسية لتحقيق شعار مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص.

وقد سبق لوزارة التربية الوطنية أن أعلنت عن انطلاقة عملية التعليم الأولي بالمغرب، بداية من الموسم 2018-2019، وقد كشفت مصادر الوزارة أن التكلفة ستفوق 300 مليار سنتيم سنويا.

واستهدف هذا البرنامج الممتد إلى عشر سنوات إلى التعميم الكلي للتعليم الأولي بنسبة 100% في أفق موسم 2027، وتحقيق نسبة 67% خلال الموسم 2021-2022.

ونذكر أيضا بأن القانون الإطار نص في المادة 8 على ما يلي:

"إرساء التعليم الأولي وفتحته في وجه جميع الأطفال المتراوحة أعمارهم بين أربع وست سنوات، وقد حددت هذه المادة الأجل ثلاث سنوات لتحقيق هذا الهدف"

السيد الوزير،

ما هي التحديات التي تواجه هذا الطموح؟

وماذا أنجزت الوزارة حتى الآن؟

وما هي إجراءاتكم للتغلب على الصعوبات ولاسيما في العالم القروي؟

وما هي إجراءاتكم لتحدي صعوبات التمويل؟

شكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

السيدة الرئيسة، شكرا على هذا السؤال، غير نذكر بأن المحطة المفصلية بالنسبة لتعميم التعليم الأولي ذي جودة، كانت يوم 29 يوليوز 2018، بعد الخطاب الملكي السامي اللي دعا الحكومة باش ندعمو التمدرس ونحدو من

⁴ Initiative Nationale pour le Développement Humain

شكرا للسيد الوزير.

ونشكره على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

ونرحب بالسيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة وهو متواجد معنا منذ بداية الجلسة، في سؤال موضوعه: "معالجة النفايات السائلة بمدن المملكة"، لفريق التجمع الوطني للأحرار.
تفضل السي لحسن لإلقاء السؤال.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد وزيرين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

يعيش السكان في العديد من المدن وأقاليم المملكة عدة مشاكل بيئية بسبب السوائل السامة أو ما يعرف بعصير الأزبال التي تفرزها مخلفات النفايات وما يواكب ذلك من تسرب ونفاذ هذه السوائل إلى الأرض وتلويثها للمياه العذبة الجوفية.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي تنوون القيام بها من أجل التعاطي الإيجابي مع هذه النفايات السائلة وإيجاد الحلول الجذرية للحد من هذه الكارثة البيئية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد عزيز رباح وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

السيد المستشار المحترم،

أشكركم على طرح معضلة من المعضلات، لا أخفيكم أن مشكلة النفايات بصفة عامة هو مشكل اليوم عندنا حوالي ما بين 6 حتى 7 مليون دبال الطن دبال النفايات، وملي نتنكمو على تدبير النفايات المنزلية، نتنكمو على النفايات المنزلية، نتنكمو على الطريقة الكلاسيكية اللي اشتغلنا بها هاذي مدة طويلة لسبب بسيط، سبب بسيط أنه النفايات من مسؤوليات الجماعات تدعمها الحكومة يعني من وزارة الداخلية، وزارة المالية، عموما الجماعات تتعطي تقريبا ما بين 50 درهم، أقصى تقدير 120 درهم، في حين معالجة المتر مكعب دبال هاذ العصور اللي نتنكمو عليه تيتطلب أيضا ما بين 70 درهم حتى 100 درهم.

بمعنى إلى بغينا نديرو معالجة كاملة تبيخصنا نوصلو ل250 درهم، 200 درهم، 250 درهم.

ولذلك نظرا للخصاص كنا دائما نتعالج النفايات وأشنو تيدار، تدار

عندها ذيك الضمانة دبال التعليم الأولي، لأن عندها واحد الخصوصية، الطفل ماشي مجال غادي نتعاملو معه كطفل دبال التعليم الابتدائي، وبالتالي الأطر خاصها تكون يعني مواكبة لهاذا التطور هذا.

كذلك، بالنسبة للتعليم الأولي اليوم، السيد الوزير، كين هناك بعض الحجرات خارج مدار المؤسسة، وبالتالي كيشكل حتى بالنسبة للمدراء يتابعو هاذوك الأطفال، وبالتالي إلى كانت واحد المنظومة يعني تكون داخل المؤسسات باش حتى المدراء يوليوا يتابعو هاذوك الأطفال ونديرو أقسام دبال التعليم الأولي بهذيك الجودة، مجال دابا في المدن، الحمد لله، كين التعليم الخصوصي امتص هذاك الهدر.

لكن، السيد الوزير، عندنا غير طلب في العالم القروي ذاك الحضنة تكون بمواصفات دبال التعليم الأولي لأن، (déjà) ما عندهم لا مرافق صحية لا ملاعب لا والو، على الأقل يلقاو الأطفال في ذيك الحجرة على الأقل فضاء دبال التعليم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا.

الله يرضي عليكم نخرتمو الوقت المخصص لكل واحد.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

بالنسبة للعالم القروي، كنا في 35% اليوم يمكن ليا نقول بأن ربحنا واحد 10 نقط، 45%.

هاذ السنة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية غادي تمشي بواحد الوتيرة أكثر، أشنو هي المنهجية اللي اعتمدنا؟ المؤسسات على المستوى القروي دبال الابتدائي اللي عندها إمكانية دبال إحداث واحد الحجرة نتحدثوها، الإحداثيات كاملة دبال المدارس الجماعية نتحدثو أيضا هاذ الأقسام دبال التعليم الأولي، وتتكون واحد (la cour) خاصة بالنسبة لهاذا التلاميذ.

اللي نتطلب منك، السيدة المستشارة، هي الزيارة دبال بعض النماذج باش تشوف بين المؤسسات العمومية أشمن تعليم أولي اللي نتقدم واش من جودة واش من مستوى؟

احنا نتراعيو الجانب دبال الفضاء باش يكون واحد الفضاء متميز، لأن البيداغوجية المعتمدة في التعليم الأولي هي ماشي البيداغوجية دبال التعليم الابتدائي، خاص يكون واحد رفع من القدرات دبال الطفل دبال (la socialisation) مع الزملاء دبالو، واحد التطوير الذهني فهاذ الفضاء، لهذا نتراعيو هاذ الجانب باش الفضاء يكون محفز.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

احنا كنهضرو على النفايات يعني المنزلية، لكن مثلا كجهة ديالنا، جهة درعة - تافيلالت، احنا عندنا حتى الواد الحار، يعني احنا كل دار، يعني 50 ألف دار كل واحد عندو جوج بيار، يعني دبا احنا يعني إلى العصور يعني من السطح كيوصل يعني للبيئة، احنا كنهضرو 18 مترو، 20 مترو، أنا عندي البير في الدار فيه مثلا 10 ديال الأمتار، يعني باش نديرو فيه يعني المياه العادمة، إذن إقليم تنغير مثلا راه البيئة تحت الأرض راه مشكل كبير، السيد الوزير، يعني خاصكم تحاولو يعني تشوفو لذيك الجهة، راه مشكل كبير يعني ديال البيئة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

راكم في الحكومة، لا، ملي تكون فيها ما تيريش في الحكومة، عن باب التضامن، يمكن لك تنتقد، يمكن تقول رأيك، يمكن تعطي مقترحات، ولكن الحكومة "ليست لها رؤية!"، الواحد إلى كان في الحكومة يراعي لها، مازال إلى جات من عند المعارضة، المعارضة يمكن مقبولة، غير باش هاذ القضية تكون واضحة، متفقين؟

أما الانتقادات اللي قلت أنا متفق معك، لأنه اليوم المرحلة الجديدة، الآن وزارة الداخلية ووزارة الطاقة والمعادن والبيئة، وزارة المالية نعدو برنامج جديد يأخذ بعين الاعتبار هاذ الشيء كامل، فيما يتعلق بالنفايات المعالجة كاملة، لأنه فعلا ذاك (lixiviat) هو أخطر من المياه العادمة، أخطر بكثير، ولذلك لا بد من المعالجة وما يمكنش تتساهلو معه، طبعا حتى المراكز الآن اللي هي مقترحة تنشأ ولا المراكز اللي مبرمجة تأخذ بعين الاعتبار مراجعة، يعني معالجة هاذ العصور ديال النفايات.

الأمر الثاني، فيما يتعلق بالمياه العادمة، وذاك الشيء مرتبط، المياه العادمة الآن سبق خبرتم بالبرنامج الجديد الذي أطلقتته الحكومة، اللي هو سيكلف حوالي 43 مليار ديال الدرهم اللي غادي يحاولو نهبوا نهائيا المدن، لأنه وصلنا لواحد النسبة محترمة، ولكن مازال كحتاجو واحد العدد من المدن، خاصة المحيط ديالها وخاصة المناطق اللي خضعت للتأهيل الحضاري، ثم أيضا غادي نمشيو للعالم القروي، المراكز ديال العالم القروي.

لكن، هذا غادي يأخذ واحد الوقت، فإيت سبق وخبرتم، قلت لكم الإنارة اخذت 20 عام، هذا راه معقد فيها تقريبا 20 عام، 43 مليار.

تمناو إن شاء الله ننجحو في هاذ المهمة هاذي.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني في نفس القطاع، وموضوعه: "احتساب أتعاب الخدمات

بعض الحلول ما يسمى بالأحواض ديال التخزين ديال (lixiviat) الأحواض، أغلب ما موجود الآن هي أحواض.

الآن في السياسة الجديدة أنه مطراح النفايات اللي الآن جديدة، سواء نتكلمو على التجربة ديال بركان، التجربة ديال مكناس، الآن يمكن كنتكلمو على التجربة على منطقة فيها الدار البيضاء، التجربة اللي الآن غادي ينطلق فيها الرباط، التجربة اللي انطلقت فيها طنجة، مشينا فيما يسمى بمعالجة المطرح بكافة المكونات ديالو بما فيه المعالجة ديال هاذ العصور أو ما يصطلح عليه ب (lixiviat) وأكد الكلفة غتكون عالية جدا وغادي تزداد يعني على الكاهل ديال الجماعات، ولكن أيضا مع وزارة الداخلية، وزارة المالية، كنهضرو الإمكانيات ديال دعم الجماعات باش يمكن لنا نعالجو هاذ المعضلة كبيرة، لأنه فعلا خطر على البيئة وعلى الفرشة المائية.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك السي لحسن.

المستشار السيد لحسن أدي:

شكرا السيد الوزير على هذه الإيضاحات.

الأكد أن معالجة النفايات السائلة هو موضوع تدخل الجماعات الترابية واختصاص مشترك ما بين قطاعكم فيما يخص المشاريع الكبرى، لكن هناك بعض الجماعات التي تفتقر إلى الإمكانيات لمعالجة نفاياتها السائلة رغم الجهود المقدر الذي نجده في بعض المدن الكبرى.

ولكن، السيد الوزير، كحكومة تفتقرون إلى إستراتيجية واضحة في هذا الإطار، وأتم كذلك كمنتخب ورئيس جماعة تعرفون الضائقة التي توجد فيها المدن، وخاصة المدن الكبرى، لا بد إذن من تنوع الشركات وتطويرها، خاصة وأن ملف تدبير النفايات ملف معقد ويحتاج إلى إمكانيات كبيرة.

السيد الوزير:

أثار هذه السوائل على البيئة وعلى المحيط بشكل عام معروف، فهي وخيمة تسيء لسمعة المدينة وللبلد، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالمدن الكبرى ذات البعد السياحي، ولنا أمثلة كثيرة في بعض المدن الأوروبية كيف تعالج نفاياتها السائلة، لذلك نعتقد أن بلدنا ليس كأقل من بلدان كإسبانيا وفرنسا في معالجة النفايات، ونحن الذين نظمنا (COP22)، لذلك على الحكومة أن تعطي لهذا القطاع كافة الإمكانيات لمعالجة هذه النفايات التي تسيء لسمعة مدننا وبلدنا بشكل عام.

في هذا الإطار، نطرح عليكم من جديد موضوع محطة معالجة النفايات التي اشتغلت عليه الحكومة السابقة والتي وعدت بإخراج 23 محطة لمعالجة النفايات في مختلف جهات المملكة.

فلماذا تم إقبار هذا المشروع؟

وهل هناك أسباب مرتبطة بالتمويل أو بأرضية الإنجاز؟

السيد الوزير المحترم،

والأخوات يكونو مطمئنين، حيث بعض المرات تتجى هاذ الأسئلة، راه هاذ الشي منذ 8 سنوات، ما عمرو تتراد هاذ التكاليف ديال الربط. طبعا، بالنسبة للناس اللي تيديرو أنشطة اقتصادية، وخاصة الجهد المتوسط الصناعية ولا غيرهم هاذو تيجتاجو، هاذو تكلفه ديال الربط كاملة، تيدار واحد (devis) مع المكتب الوطني، التكلفة تتأخذ 20% من الخدمات ديال المكتب الوطني، غير باش نعطيوك هذا إجمالا كيف تحتسب هذه التكاليف وإن كان إلى بغى، السادة المستشارين، نعطيوك المرسوم فيه التفاصيل كيف يؤدي المواطن هذه التكاليف، وعندو الحق أنه يسول راه بالمناسبة ملي تيجي 1000 في الفاتورة تيعطي التفاصيل ديال الفاتورة فيما يتعلق بما فيها واحد (la caution) كيغطيها في البداية المشترك، ملي تيريزيلي مع المكتب الوطني، إما ترجع لو ولا ما تتصيب فيه والو كاملة أو أنه يخصم منها هاذك الشي اللي تيتسال فيه من طرف المكتب الوطني.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار للتعقيب.

المستشار السيد عدي الشجري:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

السيد الوزير،

مناسبة باش نثمنو الجهود الجبارة اللي قامت بها الدولة فيما يخص الربط بالكهرباء، وخصوصا بالعالم القروي، وبالمناسبة نحي كل من ساهم من قريب أو بعيد في هذه العملية خصوصا المكتب الوطني للكهرباء (وغير مسموع) ومستخدمين وجميع العاملين بالمكتب.

فالسيد الوزير، لا يختلف إثنين على أهمية المكتب وعلى الخدمات الاجتماعية والعمل يعني اللي تيقوم بهم، إلا أنه كيجتاج للدعم فهاذ الإطار هذا.

ولكن، كذلك ما تنساوشاي المواطنين، فالمبالغ إلى قلت المبالغ ديال الربط مكلفة جدا، فيثقل كاهن المواطن وكذلك يعني كتنقل كاهل ديال الفلاح وديال المستثمر.

زيادة على هاذ الشي اللي قلت، فتم السيد الوزير 20%، ولكن 20% بالنسبة لماذا؟ واش بالنسبة للتقدير؟ يعني الكلفة التقديرية التي كيقوم بها المكتب على أساس الدراسة أو لا الخدمات يعني الحقيقية؟ أظن أنه يعني هاذ 20% تحتسب على حساب الكلفة التقديرية ديال الدراسة اللي في الغالب كتكون، كنفوت بزاف بكثير الكلفة الحقيقية.

لهذا، السيد الوزير، الله يخليكم راه هاذ الشي هذا إلى حطيناه يعني سؤال فهاذ الشي هذا، كين هناك إشكال اللي خاصو نكبو عليه باش نحاولو أن من طبيعة الحال أن المكتب يأخذ يعني المسائل ديالو ولكن كذلك أن المواطن أو المستثمر أو الفلاح ما يتضرشاي.

شكرا.

المقدمة من طرف المكتب الوطني للكهرباء".

الكلمة لحد السادة المستشارين الأستاذ السي عبد اللطيف أعمو أو السي عدي، من أراد أن يتدخل.

المستشار السيد عدي شجري:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

الأخوات والإخوان المستشارون،

نسألكم السيد الوزير عن كيفية احتساب مبالغ الأتعاب المتعلقة بالربط بشبكة الكهرباء من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء، سواء تعلق الأمر بربط السكن أو مصنع أو ضيعة فلاحية أو تجزئة؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وإن كان التفاصيل ديال هاذ الشي تيجتاج جلسة مع المكتب الوطني لكم التفاصيل، ولكن يمكن ليا نقول لكم، نحن كنشتغلو في إطار واحد المرسوم صدر في 73، نعطيوك المعطى، كين مرسوم اللي هو خلانا نسبقو لواحد دفتر التحملات ديال المكتب الوطني، واحنا نتنكلمو على المكتب الوطني للكهرباء.

هاذ المرسوم عندنا التكاليف الأولى ديال إنشاء خطوط ديال الربط، واحد بغى يأخذ واحد العداد جديد، فهذا كين واحد التكاليف معينة اللي منصوص عليها اللي عموما هي تكاليف ديال اللوجستيك وديال اليد العاملة، ثم كين تكاليف ديال الربط ديال هاذ العداد، ثم كين أيضا تكاليف أخرى وغالبا اللي تيسولو عليها السادة المستشارين المحترمين، هو أنه إما تيكونو ناس جداد تضافو على واحد التجزئة أو تيكونو شي واحد بغى يرفع من القدرة، غالبا تيساهم فهاذ التكاليف، والناس تيسولونا تيقولو كيفاش؟ الشبكة موجودة، علاش غادي نزيدو التكاليف؟

خاصنا غير نعرفو، ملي تدار واحد الشبكة تدار على حسب عدد المشتركين، مثلا نتقول عندك 100 مشترك دخل لواحد الاتفاقية فتدار مثلا الشبكة والأعمدة والمحول، إلى غير ذلك، وكل ما هو لوجستيك على حسب العدد، فكل ما تتراد لايد نغيرو المنظومة اللوجستكية ونغيرو أحيانا حتى المحول، ولذلك أي واحد جا جديد، ولا بغى يرفع من القدرة تتراد عليه التكاليف.

أنا دائما نتنكلم على المرسوم الذي أقر ذلك، ثم طبعا تيمكن لنا نتكلمو على أن هاذ الشي هذا ما تترادش هاذي 8 سنوات، غير باش الإخوان

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

السيد المستشار المحترم،

ملاحظة تؤخذ بعين الاعتبار، هذه الكلفة في الأول كندار تقديرية ولكن يمكن توقع المراجعة، راه بالمناسبة كيمكن، هذا حق المواطن لأنه حسب دفتر التحملات يؤدي 20% من كلفة التجهيز، وبالتالي إذا لاحظ راه عندو الحق أنه يراجع المكتب الوطني.

الأمر الآخر وهو أنه مشينا أبعد من ذلك، سواء المكتب الوطني أو الوكالات، راه كيديرو ما يسمى بالتقسيم على السنوات، خاصة المواطنين اللي كيسكنو في الأحياء الشعبية واللي داخلين في إعادة الهيكلة، راه كنا بدينا بثلاث سنوات، شوية ولات خمس سنوات، شوية ولات سبع سنوات، أحيانا وصلنا ثمان سنوات، كتجيه في الفاتورة، بدل ما يؤدي 7000 أو لا 8000 درهم ولا أحيانا ك يكون أكثر ولا أقل كتقسم لهم على السنوات.

الأمر..

الوقت ما كيسمحش.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

آخر سؤال في هذه الجلسة، جلسة ديال المراقبة، موضوعه: "تأهيل مطارح النفايات".

هاذ السؤال ديال الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تفضلي الأخت..

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة،

نسائلكم السيد الوزير حول الإجراءات والتدابير التي اتخذتها وزارتم لتأهيل مطارح النفايات للحد من آثارها السلبية على البيئة؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

هذا كما قلت قبل قليل من أهم المشاريع التي أطلقتها البلاد ديالنا في 2008، مشروع كبير وضخم، كان التقدير إجمالاً كنتكلمو على 40 مليار

ديال الدرهم في 2008 على أساس أن ينتهي في 2022.

بالمناسبة، هو برنامج لدعم الجماعات المحلية، غير باش القضية تكون واضحة، لأن واحد القانون أعطى اختصاصات الجماعات المحلية في واحد العدد ديال المجالات، لكن الدولة ارتأت أن واحد العدد ديال الخدمات ما يمكنش الجماعات المحلية تقوم بها بوحدها، ولذلك الدولة دخلت معها في شراكة، وزارة المالية، الداخلية، البيئة، المنظومة، أحيانا كيدخلو حتى الجهات كيعاونو الجماعات المحلية في معالجة يعني واحد العدد ديال الخدمات مثل هاذ الخدمة ديال النظافة، وخاصة ديال المطارح.

ولذلك، اللي كان مطروح آنذاك 350 مدينة ومركز حضاري، اللي تنجز الآن حوالي الاستثمارات إجمالاً واحد 19 مليار ديال الدرهم، ولكن اتضح فيما بعد يمكن لي تعطيمك الأسماء ديال المراكز اللي دارت والمراكز اللي غندار، يعني أسماء متعددة، أغلبيتها مشى في إطار ما يسمى ب"مطارح المراقبة"، الفرق ما بين المطرح اللي هو متقدم (CEV⁵) وما بين المطارح المراقبة، لماذا؟ هي الكلفة ديال الطول.

دابا إذا بغيت ندير مطرح متقدم كما قلت قبل قليل راه (minimum) اليوم كيطلبو ملي كيجيو الشركات 200 درهم، فالآن كيعطيو 50-70 درهم أحيانا 120 درهم، كمشيو لما يسمى "مطارح المراقبة"، الآن كينتقلو إلى مطارح أكثر وغندم الدولة، دابا الدولة كندعم أكبر المطارح اللي كايبة في البلاد، الدار البيضاء على سبيل المثال، راه 1.200.000 واحنا مضطرين أنه يدعم لمدة 10 سنوات، الرباط يتدعم، طنجة يتدعم، مراكش يتدعم، واحد العدد ديال المدن كدعم، ثم كندعمها.

ثم الآن مشينا للمطارح المتوسطة اللي غمشيو واحد المعالجة ما بين المراقبة المتقدمة اللي تكون الكلفة أقل على الجماعات المحلية، والدعم ديال الدولة أنه يساعدها باش يمكننا نجحو إن شاء الله في البرنامج.

اليوم تبين، خاصنا ندخلو، هاذ الشي ديال (lixiviat)، وخاصنا ندخلو فيما يسمى ب"المطارح المشتركة"، يعد برنامج جديد من 2040/2020 اللي هو برنامج طموح، يأخذ بعين الاعتبار كافة الإشكالات اللي طرحت على مستوى المطارح من خلال التجربة الحالية.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك الصادي:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

طبعاً، ما نحتاجوشاي نذكرو بالآثار السلبية ديال مطارح النفايات على البيئة وعلى صحة المواطنين وعلى الفرشة المائية.

ولكن، اليوم يمكن لنا نسائلكم السيد الوزير، حول المخطط الوطني لتأهيل المطارح ديال جمع النفايات؟ وسبق للسيدة كاتبة الدولة فهاذ

⁵ Centre d'Elimination et de Valorisation des déchets

الكلمة لكم السيد الوزير.
السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:
المستشار المحترم،

صعب أنتي من موقعي، يعني، صعب شوية، ولكن يمكن لي نقول لك أنه أتم تعلمون أن كان عندنا خلاف مع الشركة السابقة، نظرا لأنها لم تلتزم بدفتر التحملات في كافة.. ما نبغيش ندخل في التفاصيل، ومشينا معها للمحاكم، أتم تعلمون ذلك، غير باش نقول لك، مشينا معها للمحاكم، حماية للعامل، للبيئة، إلى غير ذلك، لأنه كانت خلافات حول طريقة التدبير.

طبعاً، هناك نزاع بين، وهذا ما شي في مدينة القنيطرة فواحد العدد ديال المدن، أكثر من ذلك اختارينا شركة في انتظار باش نلقا الحل، ملي كان مقترح بالنسبة للمدن كلها، حتى لا أركز، أنه يكونو المطرح ملي دارو ما يسمى بالمخططات الإقليمية، اقترحو بعض الأماكن، كين الإشكال دالعقار، باش ما نوقعوش في الإشكال ديال ملك الغير والاعتداء عليه ما توافقتاشاي، فيالاه في واحد العدد ديال المدن اتفقنا، الدار البيضاء على سبيل المثال يالاه الآن نتعالجو إشكال العقار، لأنها مطرح محتاج إلى عقار كبير جدا.

اليوم، عاد لقينا العقار على مستوى القنيطرة، بصعوبة لقينا العقار خارج طنجة بعيد، وسيكلفنا من حيث اللوجستيك.

اليوم، الرباط راه غادي يتلونصا، لأن العقار اللي كان لم يعد كافي لال (lixiviat) ولا لمطرح النفايات.

فإشكالية العقار إشكالية، فتيوصل سابقا، الجماعات السلالية يالاه كانو تيخلصو ب 20 درهم، اليوم راه الجماعات السلالية ولاو تيخلصو 200 درهم و150 درهم دابا الآن راه تنقول لك آخر الخلاصات 150 درهم، 200 درهم و300 درهم.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير،

شكرا على مساهمتك القيمة.

وانتهينا من هذه الجلسة ديال المراقبة، غادي نرفعو الجلسة.

رفعت الجلسة.

الجلسة وفي هاذ القبة، قالت بأنه كايمة برجة إنجاز 17 مطرح للطمر والتثمين، من بين المدن القنيطرة، سوق الأربعاء، تطوان، تركيست، الصورة... إلخ.

نسولكم السيد الوزير:

أين وصلت الأشغال بهاته المدن؟

كذلك، كين إشكال كبير فهاذ المطرح ديال جمع النفايات، وهو التراي على ملك الغير، فواحد المجموعة ديال المدن، كايمة هاذ المشكل ديال التراي على هاذ ملك الغير، نسولكم السيد الوزير حول الحلول لهذا المشكل؟

طبعاً كين جانب مهم ويتعلق باليد العاملة داخل مطرح النفايات، واللي تشتغل في ظروف جد صعبة، وجميع دفاتر التحملات واللي تتكون الوزارة والجماعات الترابية وصية على تنفيذ والتزام الشركات المفوضة باش تضمن الحقوق ديال العمال، تنشوفو في جميع المدن كايمة مشاكل عديدة، بحيث أنه تتوصل بعض المرات حتى إلى عدم صرف الأجرة الشهرية لذك الأجراء، وهذا يسائل الحكومة ويسائل رؤساء الجماعات.

بالمناسبة، السيد الوزير، أتم رئيس جماعة مدينة القنيطرة ووزير مكلف بالبيئة، وهذا شيء يمكن أن يكون في صالح مدينة القنيطرة.

لهذا نسولكم، مطرح النفايات ديال مدينة القنيطرة، واللي تيعرف يعني ظواهر لم تعرف الحلول إلى يومنا هذا، بحيث أنه كايمة تسرب المياه الجوفية، تلوث واد سبو، الرائحة الكريهة اللي تتخفق سكان مدينة القنيطرة، وكنا تنتما في 2017 هاذ المطرح يلقي الحلول.

وأتم، السيد الرئيس، وبصفتكم رئيس الجماعة في 2015 قتم بتفويت تدبير هاذ المرفق لشركة، حيث تم التدبير المفوض وأعطيتو لشركة لتدبير هاذ المرفق لمدة سنة، وها هي باقية تدبر ذاك الشركة ذاك المطرح ديال النفايات كل سنة تتجددو لها العقد، وقتو لنا وواعتونا بأنه غادي تلقا الحل النهائي للمطرح ديال النفايات لمدينة القنيطرة، لكن مع الأسف، اليوم باقي ما كينش.

نسولكم، السيد الوزير، تميم وتدوير النفايات في البرنامج ديالكم عندكم 20%، فين وصلتو في تدوير النفايات المنزلية الصلبة اليوم في البرنامج الوطني؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.